

دراسة قياسية لأثر التضخم المستورد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2021)

*An econometric study of the impact of imported inflation on economic growth in Algeria during the period (1980-2021)*

ربيعة بن عربية<sup>1\*</sup>، قادة عيبود<sup>2</sup>

Rabia Benarbia<sup>1</sup>، kada Aiboud<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مخبر تسيير الجماعات المحلية والتنمية المحلية، جامعة معسكر (الجزائر) [rabia.benarbia@univ-mascara.dz](mailto:rabia.benarbia@univ-mascara.dz)

<sup>2</sup> مخبر تسيير الجماعات المحلية والتنمية المحلية، جامعة معسكر (الجزائر) [aiboudaziz@yahoo.fr](mailto:aiboudaziz@yahoo.fr)

تاريخ النشر: 2023-09-30

تاريخ القبول: 2023-09-02

تاريخ الاستلام: 2023-04-30

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى قياس أثر معدلات التضخم المستورد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2021) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، فضلا عن ذلك تفسير طبيعة العلاقة بينهما وتحليل آلية التأثير من خلال قنوات مباشرة وأخرى غير مباشرة. توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تكامل مشترك في الأجل الطويل بين التضخم المستورد والنواتج المحلي الإجمالي من خلال قناة الأسعار العالمية، حيث العلاقة معنوية وسالبة بينهما، فكلما زاد معدل التضخم المستورد انخفضت معدلات النمو الاقتصادي وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: ناتج محلي خام، تضخم مستورد، نموذج ARDL.

تصنيفات JEL: C13، E31، O4.

**Abstract:**

*Through this study, we aim to measure the impact of imported inflation rates on economic growth in Algeria during the period (1980-2021) using the autoregressive distributed slowdown (ARDL) model, in addition to explaining the nature of the relationship between them and analyzing the impact mechanism through direct channels and other indirect.*

*The results of the study concluded that there is a long-term co-integration between imported inflation and GDP through the global price channel, where the relationship is significant and negative between them. The higher the imported inflation rate, the lower the economic growth rates, which is consistent with economic theory.*

**Keywords:** Gross Domestic Product, Imported Inflation, ARDL Model.

**Jel Classification Codes:** C13, E31, O4

## 1. مقدمة:

تعتبر مسألة التضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي اتسمت بها الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، والتي حظيت بالكثير من الدراسات والأبحاث في الفكر الاقتصادي، النقدي والمالي باعتبارها أحد المؤشرات الأساسية المحددة لإستقرار الإقتصاد الكلي.

يتميز الإقتصاديون بين عدة أنواع للتضخم من بينها التضخم المستورد الذي يعتبر من المصادر الرئيسية للضغوط التضخمية في الدول النامية، خاصة الدول المصدرة للنفط نتيجة ارتباطها بالدول المتقدمة واعتمادها عليها بشكل كامل تقريبا كسوق لصادراتها ومصدر لواردها من السلع والتكنولوجيا ورأس المال، حيث يعتمد على الأهمية النسبية للإستيراد، فكما كانت نسبة الواردات إلى مجموع السلع المعروضة في السوق عالية فان تغير أسعار السلع المستوردة في الدول المصدرة يتم نقله إلى المستهلك في الدول المستوردة مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية .

والجزائر على غرارها من الدول النامية المعتمدة على الصادرات من المحروقات وتبعيتها للخارج من خلال تضخم فاتورة وارداتها بسبب ضعف مرونة جهازها الإنتاجي والتي تؤثر بشكل غير مباشر وطردي على زيادة الطلب الكلي وزيادة الواردات ومن ثم زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات بمصدره الداخلي والخارجي، وبما أن هذا الأخير يمثل نسبة كبيرة من العرض الكلي نظرا لتبعية الإقتصاد الجزائري للخارج فدون شك هي معرضة بدرجة كبيرة للصدمات التضخمية الخارجية .

### 1.1. إشكالية البحث:

على ضوء ما تم استعراضه نطرح التساؤل التالي:

ما هي آلية تأثير تغيرات الأسعار العالمية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

### 2.1. فرضية الدراسة :

في سبيل الإجابة على الإشكالية اعتمدنا فرضية واحدة فقط تتمثل في:

التضخم المستورد يؤثر سلبا على النمو الإقتصادي وفق ما تتوقعه النظرية الاقتصادية.

### 3.1. هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل آلية تأثير ارتفاع المستوى العام للأسعار العالمية على متغير النمو الاقتصادي في الجزائر وقياس العلاقة بينهما.

### 4.1. منهجية البحث:

وفي سبيل بلوغ ما نهدف إليه واختبار صحة الفرضية أو عدمها استوجب علينا تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية: سنتطرق في المحور الأول إلى مفهوم التضخم المستورد ، أسبابه و طرق قياسه وقنوات انتقاله يليه في المحور الثاني آلية تأثير ارتفاع الأسعار العالمية على النمو الاقتصادي أما المحور الثالث تحليل تطور كل من معدلات التضخم المستورد و الناتج المحلي الخام في الجزائر ، وآخر محور يتضمن قياس العلاقة بينهما للفترة 1980-2021.

### 5.1. أهمية الدراسة:

تتلور أهمية هذه الدراسة في الظاهرة بحد ذاتها من جهة، لأن استقرار المستوى العام للأسعار من اهتمامات العام والخاص باعتباره مشكلة اجتماعية واقتصادية ومن جهة ثانية، التعرف على القنوات التي يتسلل من خلالها التضخم المستورد إلى الإقتصاد الوطني يمكن الحكومات من تخفيف حدة أثره أو استدراك وتصحيح الإختلالات المحتمل وقوعها .

### 6.1. الدراسات السابقة:

إن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التضخم المستورد تعتبر محدودة، وفيما يلي أهم الدراسات التي تناولت الموضوع و تم الإطلاع عليها من خلال البحث:

حاول (Mercillon) ، (1958) في هذه الدراسة إلى التعرف على القنوات الرئيسية المسؤولة عن نقل الضغوط التضخمية إلى الداخل (المستورد) والعوامل الخارجية المحفزة له، وقد توصل في بحثه إلى قناتين هما قناة التكاليف من خلال ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة التي سينعكس على أسعار الاستهلاك المحلية، أما القناة الثانية فهي قناة المداخيل والتي تنتج عن طريق ارتفاع الصادرات وبالتالي زيادة الكتلة النقدية.

كما قام (Bürgenmeier) ، (1982) باستخبار آليات انتقال التضخم بين الخارج والداخل في سويسرا وتأثيره على الأجور ، و تمثلت آليات الانتقال في ارتفاع أسعار السلع المستوردة، حركة رؤوس الأموال على الصعيد الدولي للفترة من 1970 إلى 1980 ، وتم التوصل إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين معدل التضخم و التضخم المستورد الذي مصدره ارتفاع أسعار البترول.

أما (Grzegorz & Kolodko) ، (1987) ناقش في دراسته القنوات الرئيسية للإنتقال الدولي للتضخم بين الشرق والغرب والجنوب مع الإشارة لعينة من الدول (OECD·CMEA) والدول النامية خلال الفترة 1970-1984 ، وقد توصل الباحث إلى أن القنوات المسؤولة عن التضخم المستورد تتمثل في نظام سعر الصرف ، النقود وسوق رأس المال ، معدلات التبادل التجاري و لاسيما التبادل اللامتكافئ وازدياد حدة ارتفاع أسعار التكاليف على الصعيد العالمي.

استعرض (الحنيطي، 1996) مدى تأثير الإقتصاد الأردني بارتفاع الأسعار العالمية والخارجية خلال الفترة 1969-1993 معتمدا في تحليله على أسلوب القياس الاقتصادي، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستوردات كان له أثر واضح في ارتفاع مستوى الأسعار في الأردن يليه بعد ذلك سعر الصرف ثم عرض النقود.

هدفت الورقة البحثية لـ (Neil) ، (2000) إلى تحليل الصدمة التضخمية من جراء تخفيض سعر الصرف في جنوب إفريقيا للفترة 1973-1998 باستخدام نموذج (ARDL) ، والنتائج المتوصل إليها هي تدفق رؤوس أموال كبيرة أمام ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وقلّة التصدير، وبالمقابل ارتفاع الطلب على السلع المستورد يؤدي حتمًا إلى انخفاض سعر الصرف ومن ثم تعرض البلاد للتضخم المستورد.

حلل (Raj)، (Rajeev، Sarat، & Rajeev، Sarat، 2008) التضخم المستورد في الهند خلال فترتين مختلفتين من 1980-1990 ومن 2003-2009 معتمدين على نموذج (VECM) للتكامل المشترك ، وقد توصلنا إلى العلاقة الطردية والإيجابية لأسعار الواردات وتدفقات رأس المال وسعر الصرف بالأسعار المحلية ، و هذه العوامل العالمية ساهمت بنسبة 20% إلى 30% في التضخم المحلي في الهند خاصة تأثير تدفقات رأس المال .

كما هدفت (عفراء، 2015) إلى تحديد كيفية تأثير معدلات التضخم المحلي بسوريا بالتضخم المستورد خلال الفترة (1990-2010) باعتماد اختبار غرانجر، وأثبتت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بينهما ، و المشتقات النفطية المستوردة أهم البنود المساهمة في نمو معدلات التضخم و ارتفاع نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي يزيد من تأثير الأسعار العالمية على الأسعار المحلية .

وضحا أيضا كل من (صالح و تحسين، 2019) أثر التضخم المستورد على الأسعار المحلية باستخدام المنهج الوصفي ، وتم استنتاج وجود قناتين لإنتقال التضخم المستورد هما القناة المباشرة للأسعار والقناة غير المباشرة التي تتمثل في المداخل .

قام كل من (الأخطل، الجروشي، و الجعيدي، 2021) بقياس ظاهرة التضخم المستورد ومؤشراته في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-2013 باستخدام الأسلوب الرياضي والإحصائي ، وتوصلوا إلى أن الاقتصاد الليبي يعاني من ظاهرة التضخم المستورد بسبب ارتفاع درجة الانكشاف على الخارج وبالتالي تسرب الضغوط التضخمية الخارجية.

## 2. تفسير التضخم المستورد، طرق قياسه و قنوات انتقاله:

### 1.2 مفهوم التضخم المستورد:

يطلق عليه بالتضخم المستورد نتيجة عوامل خارجية تتصل بحجم وهيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية وخاصة العلاقات التجارية المرتبطة باستيراد السلع والخدمات (داوود، 2020 ، صفحة 163)، وفي ما يلي توجد بعض التعاريف لظاهرة التضخم المستورد لبعض الاقتصاديين:  
-عرفه رمزي زكي بأنه مدى تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار(رمزي، 1987، صفحة 261).

-أما GRZEGORZ يطلق عليه مصطلح "تصدير التضخم"، ويعرفه على أنه الاتجاه نحو الارتفاع في المستوى العام للأسعار الناجم عن الزيادة المتواصلة للطلب الكلي على العرض أو عن طريق زيادة تكاليف المدخلات من الشركاء الأجانب (Grzegorz & Kolodko، 1987. p1131).

-بينما عرفه HENRI-MERCILLON بالصدمة الخارجية التي يعبر عنها التوتر التضخمي، أو بمفهوم آخر هو انتقال التضخم من البلد المصدر إلى البلد المستقبل (Mercillon، 1958. p 464).

مما سبق ذكره يمكن القول أن التضخم المستورد يكون من خلال الصور التالية:

✓ ارتفاع أسعار تكاليف الإنتاج (المستلزمات) المستوردة.

✓ ارتفاع أسعار السلع النهائية المستوردة.

✓ زيادة المداخيل الأجنبية .

✓ تدهور سعر الصرف قيمة العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية

وبشكل عام يرى **الحنيطي** أن التضخم المستورد يعبر عن مدى تأثير ارتفاع الأسعار الدولية والعوامل

الخارجية على المستوى العام للأسعار المحلية (الحنيطي، 1996، صفحة 57)

## 2.2 قياس التضخم المستورد:

يعتمد التضخم المستورد على حجم و نسبة الواردات إلى الناتج أو الطلب المحلي و معدل

التضخم العالمي، فإذا ارتفعت نسبة الواردات إلى الناتج أو الطلب الكلي زاد معدل التضخم المستورد ،

كما انه كلما زاد معدل التضخم العالمي فان أسعار الواردات ترتفع مما يؤدي إلى زيادة معدل التضخم

المستورد، و يمكن قياس التضخم المستورد باستخدام مجموعة من الأساليب كما يلي: (الأخطل،

الجروشي، و الجعيدي، 2021، صفحة 262) .

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة المستوردات}}{\text{قيمة لطلب المحلي}} \times \text{معدل التضخم العالمي}$$

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة لوردات}}{\text{قيمة لناتج لمطلي الإجمالي}} \times \text{التضخم العالمي}$$

الفرق بين الأسلوب الأول والثاني هو أن الأسلوب الأول يعتمد على الإنفاق المحلي الذي يكون أكثر

ارتباطا مع مؤشر سعر المستهلك منه مع الناتج المحلي الإجمالي.

## 3.2 قنوات التضخم المستورد:

بالرغم من إختلاف الاقتصاديين في تصنيف قنوات التضخم المستورد ، إلا أنهم في الأخير

يعبرون عن نفس الفكرة لعملية الانتقال الدولي كما يلي :

### 1.3.2 حسب Jongmoo:

**القناة المباشرة للأسعار:** هذه القناة تتمثل في أسعار السلع وتسمى بالقناة المباشرة من خلال علاقة

التبادل التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع في الاقتصاد المحلي.

**القناة غير مباشرة:** تتمثل في ميزان المدفوعات من خلال التأثير على تدفقات رؤوس الأموال ، ومن ثم

عرض النقود والدخل المحلي (Jongmoo & Ishaq، 1982 .p 02)

### 2.3.2 حسب Henri، (1958. p464) :

**قناة التكاليف:** حيث ترتفع الضغوط التضخمية بسرعة والتي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ( أسعار

المنتجات المستوردة) ، ومن ثم ارتفاع الأسعار بالنسبة للبلد المستقبل وتتوقف هذه القناة على درجة

التحكم في الطلب على المنتجات المستوردة.

**قناة المداخيل:** تمثل المداخيل الآتية من البلد المصدر، والتي تؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي في البلد

المستقبل وتتمثل هذه المداخيل في ارتفاع الصادرات أو ارتفاع التدفقات النقدية للبلد المستقبل.

**3.3.2 قنوات التضخم المستورد وفقا لما وصل إليه نموذج المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ما يلي: (عبورة، 2009، صفحة 19)**

قناة إحلال السلع: عن طريق الأثر المباشر لأسعار العالمية على الأسعار المحلية.  
قناة تدفقات الأصول والروابط النقدية: عن طريق تأثير المداخل القادمة من الخارج على العرض النقدي والطلب المحلي الفعال.

**4.3.2 أما التقسيم الذي قدمه (Samual) فهو : (عبورة، 2009، صفحة 19)**

قناة الأسعار: هي التي يمكن من خلالها أن تؤثر الأسعار العالمية على الأسعار المحلية.  
قناة السيولة: تخص الآثار المترتبة من المعاملات الدولية على كل من الدخل والسيولة التي تؤثر على الطلب المحلي الفعال.

**3. آلية انتقال التضخم المستورد الى النمو الاقتصادي:**

يعتبر النمو الاقتصادي واستقرار المستوى العام للأسعار من الأهداف المسطرة عند بناء أي سياسة اقتصادية كلية من طرف أي حكومة في العالم، لكن تحقيق الهدفين معا أمر صعب التحقيق حيث أن نمو عرض النقود من شأنه أن يؤدي إلى آثار تضخمية تنعكس سلبا على النمو الاقتصادي (العوادي، 2014، صفحة 253).

وفيما يلي سنحاول تحليل ومعرفة آلية انتقال التضخم المستورد عبر القنوات السابق ذكرها (قناة الأسعار وقناة المداخل) وانعكاسه على النمو الاقتصادي وفقا للدراسات السابقة.

**1.3 القناة المباشرة:**

وتتمثل في الأسعار المحلية المرتفعة من خلال الأسعار العالمية أي العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، فمعظم الدراسات التي بحثت في العلاقة المذكورة استعانت بمختلف نماذج الاقتصاد القياسي لتفسير هذه العلاقة ، وقد أعطت نتائج متضاربة خاصة لدى الجيل الأول الذي اعتمد على النماذج الخطية في تفسير هذه العلاقة، وبالرغم من ذلك فقد أثبتت جل هذه الدراسات أن معدلات التضخم لها تأثير سلبي في المدى الطويل على النمو الاقتصادي، كما رأى البعض الآخر أن معدلات منخفضة من التضخم قد تعمل كمحفز للنشاط الاقتصادي.

كما أن النتائج المتوصل إليها من خلال بعض الدراسات النظرية المدعومة بدراسات تطبيقية لبعض الدول تؤكد على وجود علاقة سلبية بين التضخم ونمو الناتج الموافقة للأعمال النظرية ففي حالة ارتفاع التضخم (مثلا 10 %) سيؤدي ذلك إلى تراجع معدل النمو ب ( 0.3 % )، كما أن النتائج المتحصل عليها لا تبين أثر معدات التضخم الضعيفة على النمو الاقتصادي بشكل دقيق، ففي حالة معدلات تضخم ضعيفة لا يعني بالضرورة أن التأثير على النمو الاقتصادي سيكون صغيرا، حيث أفادت بعض الدراسات أن التضخم هو متغير داخلي، أي يمكن أن يستجيب للتغيرات التي تحدث في النمو أو لأي تغيرات عكسية تحدث في متغيرات لها علاقة بالنمو أي هذه العلاقة عكسية (العوادي، 2014 ، صفحة 256)، فيجادل من يرون أن التضخم له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي حيث تنشأ في

الاقتصاد حالة تتسم بعدم التأكد من الأوضاع الاقتصادية بالمستقبل ناجمة عن التضخم نتيجة ارتفاع الأسعار وتكاليف مدخلات الإنتاج وانخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وهو ما يؤثر بشكل أساسي على القرارات الاستثمارية وثانياً على النمو الاقتصادي، كما تتأثر أيضاً قرارات المدخرين خاصة عندما يتوقعون استثمار أو الزيادة بالأسعار نظراً لانخفاض القيمة الحقيقية لمدخراتهم، ويرى أنصار هذا الرأي أيضاً أن أصحاب الدخول المنخفضة أي العمال يقل حماسهم للعمل بسبب انخفاض دخولهم الحقيقية مع ارتفاع الأسعار، أما الفريق الآخر فيرى أن التضخم لا يؤدي إلى انخفاض في حجم المدخرات أو انخفاض معدلات تشغيل العمالة، بل بالعكس يرون أن التضخم ربما يكون دافعاً لعملية النمو الاقتصادي فتخلف معدل الأجور لفترة معينة عن ملاحقة الزيادة في الأسعار، حيث سيعمل على زيادة الأرباح مما يشجع على زيادة الاستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة فيخفض معدل البطالة ويرتفع حجم الناتج القومي خاصة عندما يعمل الاقتصاد بأقل من مستوى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، كما أن عدم اليقين في معدلات التضخم تؤدي في الوقت الراهن إلى زيادة معدلات الادخار، وبالتالي تؤدي فيما بعد إلى زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي (المرعي والمصباح، 2013، صفحة 11).

ولاختلاف النتائج البحثية والنظرية حول طبيعة تأثير التضخم في النمو الاقتصادي بين من يعتبرها علاقة طردية و آخرين يعتبرونها علاقة عكسية، يمكن لنا أن نلخص آلية التأثير كما يلي:

الشكل رقم (01): آلية التأثير المباشر للتضخم المستورد على النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثين

وباختصار يمكن سرد 03 نتائج رئيسية حسب ما أوضحتها التحليلات النظرية والدراسات التجريبية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي وهي: (ثمار، 2015، صفحة 09).

- عدم توافر علاقة معنوية بين التضخم ونمو الناتج الحقيقي، وهذا ما أكدت عليه نظرية سحب الطلب في إطار النظرية الكلاسيكية.

- وجود علاقة موجبة بين التضخم ومعدل النمو الاقتصادي وهو ما يعرف بأثر توبين 1965.

- وجود علاقة سالبة بين التضخم ونمو الناتج المحلي وهو ما عرف بالأثر المضاد لتوبين.

وتظل صحة أي من الرأيين محكومة بنوع وحدة التضخم، فالنوع الشديد والسريع بدون شك سيعضرن بالنمو الاقتصادي، بينما قد يكون التضخم البطيء والمعتدل دافعاً للنمو إذا ما صوحن بسياسات اقتصاديات حكيمه. (سويح و بن ثابت، 2020، صفحة 102)

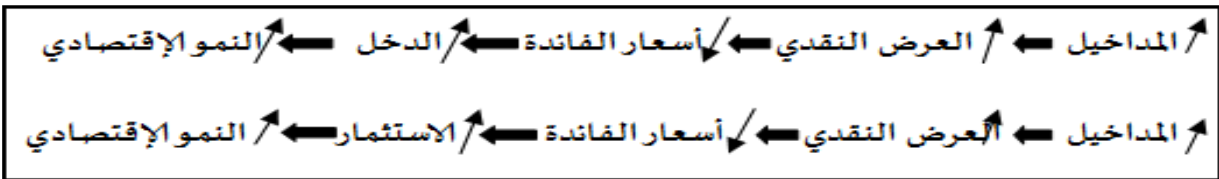
### 2.3 القناة غير المباشرة:

إن النمو الاقتصادي تابع لعدة متغيرات اقتصادية ومن بينها معدل الفائدة ، ويتضح ذلك من خلال آلية تأثير سعر الفائدة على الاقتصاد الحقيقي عموماً وعلى الناتج الوطني على وجه الخصوص ، فالتغير في معدلات الفائدة يؤثر على مستوى الدخل ومن ثم على النمو الاقتصادي ، حيث انه بارتفاع معدلات الفائدة ينخفض مستوى الدخل وبانخفاضها يرتفع إذا هناك علاقة عكسية بينهما.(رمللي و نزعي، 2020 ، صفحة 351).

كما أن أي تأثير يحصل نتيجة لتغير في عرض النقود سوف يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي ، فالزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وتدفع كذلك نحو انخفاض معدل الفائدة ، وهذا الانخفاض بدوره سيقضي إلى توسع حجم الاستثمارات والذي ينجم عنه زيادة الدخل ، وهذه الزيادة سيتولد عنها زيادة في الطلب الكلي ، أي أنها تؤدي إلى زيادة احد أو بعض أو كل مكوناته ( الاستهلاك ، الاستثمار ، الإنفاق الحكومي) وهذه الزيادة في الدخل ستعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي (الغالبى و الجبوري، 2008 ، صفحة 09).

ومنه يمكن تلخيص آلية تأثير التضخم المستورد على النمو الاقتصادي كما يلي :

الشكل رقم (02) : آلية التأثير غير المباشر للتضخم المستورد على النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثين

### 4. تطور معدلات التضخم المستورد و النمو الاقتصادي في الجزائر

سنحاول في هذا المحور التطرق الى تطور كل من معدلات التضخم المستورد والناتج المحلي الخام في الجزائر التي عرفت اتجاهات تصاعدية وتنازلية خلال فترة الدراسة .



الجدول رقم (01) : معدلات التضخم المستورد و النمو الإقتصادي

السنة	التضخم المستورد	النمو الإقتصادي	السنة	التضخم المستورد	النمو الإقتصادي	السنة	التضخم المستورد	النمو الإقتصادي
1980	82,342	79,0	1994	35,268	89,-0	2008	4,258	4,2
1981	97,385	99,2	1995	76,266	79,3	2009	26,104	6,1
1982	78,295	4,6	1996	03,158	09,4	2010	83,106	6,3
1983	06,227	4,5	1997	49,119	09,1	2011	69,137	9,2
1984	47,222	59,5	1998	83,114	1,5	2012	5,105	4,3
1985	52,184	6,3	1999	61,70	2,3	2013	04,79	8,2
1986	39,134	4,0	2000	76,72	8,3	2014	43,73	8,3
1987	79,106	69,-0	2001	66,83	3	2015	13,51	7,3
1988	48,160	-1	2002	76,71	6,5	2016	08,56	2,3
1989	59,199	4,4	2003	62,71	2,7	2017	91,71	3,1
1990	98,201	8,0	2004	2,87	3,4	2018	29,77	1,1
1991	39,212	2,-1	2005	7,98	9,5	2019	08,64	1
1992	79,183	8,1	2006	25,94	7,1	2020	89,52	1,-5
1993	54,173	1,-2	2007	37,119	4,3	2021	77,85	84,3

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

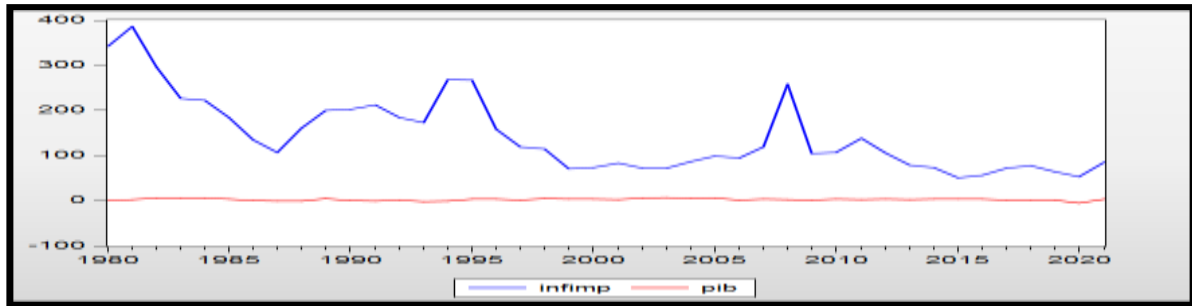
من خلال تحليلنا لتطور معدل إجمالي الناتج المحلي، نلاحظ أن هناك تذبذب واضح في خلال هذه الفترة 1980-1990 حيث بلغت أسعار النفط مستويات قياسية بعد الصدمة النفطية نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وارتفعت معدلات النمو أيضا من 0.79 % سنة 1980 إلى 6.4 % سنة 1982، لكن سرعان ما انهارت أسعار النفط نتيجة الأزمة المالية 1986 مما انعكس على معدل النمو بانحدار شديد ووصلت إلى مستويات قدرت بـ 0.69 % ، لكن تحسنت نوعا ما مع ارتفاع أسعار النفط وصاحب هذا الارتفاع حرب الخليج الثانية (غزو الكويت) حيث سجلت معدلات موجبة في حدود 4.4 % . وقد كان لارتفاع أسعار البترول و زيادة المداخيل أثر واضح على التضخم المستورد ، حيث بلغ أعلى مستوياته سنة 1980 و 1981 بمعدل 342.82 % و 385.97 % على الترتيب ليعاود الإنخفاض بموجب انهيار أسعار النفط بسبب أزمة 1986 ، حيث تم تسجيل ادني معدل خلال العشرية و المقدر بـ 106.79 % سنة 1987.

خلال الفترة (1990-1993) نلاحظ انخفاض التضخم المستورد سنة 1995 إلى 1999 بينما الناتج المحلي الإجمالي واصل الإرتفاع حيث بلغ سنة 1998 نسبة 5.1 % و يرجع هذا إلى التحسن في

أسعار البترول وتطبيق الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، و الإستثمار في بعض الصناعات (الغذائية و البلاستيكية...).

أما خلال الفترة (2000-2006) تراجع التضخم المستورد بينما الناتج المحلي الإجمالي بقي محافظا على نفس الإتجاه حيث بلغ سنة 2003 حوالي 7.2% ، وهذا راجع لإرتفاع أسعار البترول و تحسن مناخ الإستثمار ليعاود التضخم الارتفاع سنة 2008 بسبب التهاب الأسعار نتيجة الأزمة العالمية ، وفي سنة 2009 عرف التضخم المستورد انخفاضا معتبر (نصف المعدل تقريبا) كما هو الحال بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بسبب مخلفات و تداعيات الأزمة العالمية وتأثيراتها في الطلب على البترول وانخفاض أسعاره بمعدل 2.4% و 1.6% سنتي 2008 و 2009 على الترتيب ، أما خلال الفترة (2010-2016) شهد التضخم المستورد انخفاضا واضحا ما عدى سنة 2011 وهذا يعود إلى زيادة الإستثمار في قطاع الصناعة خارج المحروقات أما الفترة المتبقية من سنة 2017 الى 2021 نلاحظ استقرار في التضخم المستورد ، بينما الناتج المحلي الإجمالي عرف انخفاضا واضحا ، حيث بلغ سنة 2019 معدل 0.8% ليسجل نسبة سالبة سنة 2020 نتيجة قلة الطلب العالمي على المحروقات وتراجع الإنتاج بسبب جائحة كورونا لينتعش سنة 2021 بمعدل 3.84%.

الشكل رقم (03): تطور النمو الاقتصادي والتضخم المستورد في الجزائر خلال الفترة(1980-2021)



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات برنامج (EViews10)

##### 5. قياس العلاقة بين التضخم المستورد والنشاط الاقتصادي في الجزائر

لغرض دراسة العلاقة بين التضخم المستورد و النمو الاقتصادي في الجزائر، تم إستخدام بيانات سنوية تخص الإقتصاد الوطني وذلك عن الفترة (1980-2021) في دراسة علاقة التكامل المشترك لجعل العلاقة الإقتصادية قابلة للقياس و التحليل .

##### 1.5 تحديد متغيرات النموذج:

اعتمدنا في هذه الدراسة سلاسل مكونة من 42 مشاهدة من سنة 1980 إلى غاية 2021 للمتغيرات التالية معبرا عنها باللوغاريتم قصد التقليل من تباين هذه السلاسل :

المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي ( PIB )

المتغيرات المستقلة:التضخم المستورد ( INFIMP ) - الصادرات النفطية (EXPP) -مؤشر الانفتاح التجاري (IOC)

### 1.1.5 دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية :

الجدول رقم (02): إختبار الإستقرارية "Augmented Dickey-Fuller"

VARIABLE	Level			1 <sup>st</sup> Difference			Stationaryat
	NONE	TREND	INTERCEPT	NONE	TREND	INTERCEPT	
LPIB	0.0787	0.2955	0.0713	0.0000	0.0001	0.0000	I(1)
LINFIMP	0.7146	0.3943	0.1568	0.0000	0.0001	0.0000	I(1)
LEXPP	0.5375	0.5607	0.3033	0.0000	0.0015	0.0002	I(1)
LIOC	0.4869	0.0002	0.0000	/	/	/	I(0)

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات برنامج (EViews10)

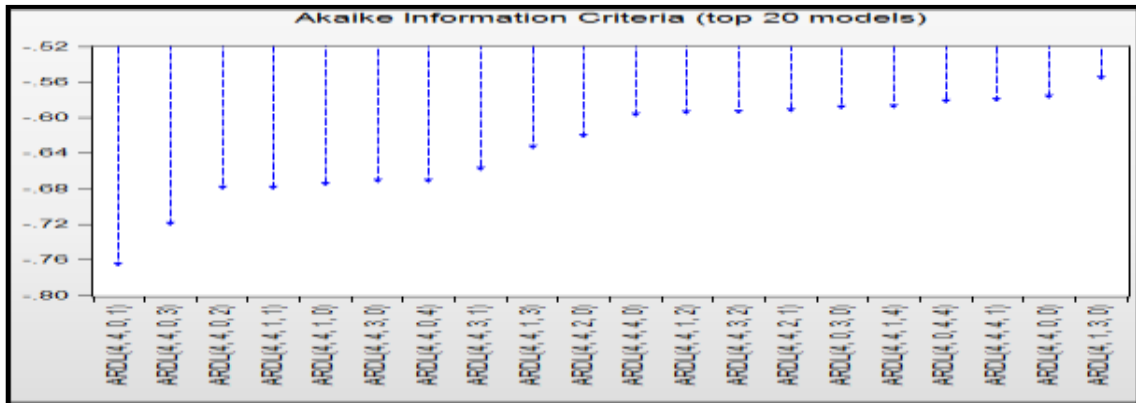
من خلال نتائج اختبار ADF نلاحظ أنه عند القيمة الاحتمالية  $\alpha = 5\%$  ، أن السلاسل الزمنية قيد الدراسة هي سلاسل مستقرة في المستوى و بعد الفرق الأول ، حيث معدل النمو الاقتصادي ، التضخم المستورد و الصادرات النفطية هي سلاسل متكاملة من الدرجة الأولى (LINFIMP) ، (LEXPP) ، (LPIB) ، أما سلسلة الانفتاح التجاري مستقرة في المستوى (LIOC)  $\in \{0\}$  .  
بناء على نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تبين أن المتغيرات متكاملة من الدرجة (0) و (1) ، هذه النتائج تشير إلى إمكانية استخدام منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL و الذي يمكن تمثيله كما يلي :

$$LIOC) ، LEXPP \cdot LPIB = f (LINFIMP$$

### 2.5 تحديد درجة التأخير المثلى لنموذج ARDL:

لتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) يستخدم عادة معيارين هما (AIC) أو (sc)، و الشكل أدناه يوضح فترات الإبطاء المثلى حسب معيار (AIC).

الشكل رقم (04): تحديد فترة الإبطاء المثلى لنموذج ARDL



المصدر : مخرجات برنامج (EViews10)

يتضح من الشكل السابق أن أفضل نموذج حسب معيار (AIC) هو (ARDL(4, 0, 3, 1), 0).

### 3.5 تقدير نموذج ARDL:

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية نقوم بتقدير النموذج ARDL كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول (03): نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: LPIB Method: ARDL Date: 03/25/23 Time: 14:48 Sample (adjusted): 1984 2018 Included observations: 23 after adjustments Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (4 lags, automatic): LINFIMP LIOC LEXPP Fixed regressors: C Number of models evaluated: 500 Selected Model: ARDL(4, 4, 0, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LPIB(-1)	0.033430	0.097665	0.342293	0.7392
LPIB(-2)	0.019538	0.090273	0.216430	0.8330
LPIB(-3)	-0.105490	0.086614	-1.217930	0.2512
LPIB(-4)	-0.235566	0.096127	-2.450575	0.0342
LINFIMP	-0.137376	0.066984	-2.050881	0.0674
LINFIMP(-1)	-0.046743	0.053235	-0.878049	0.4005
LINFIMP(-2)	-0.087497	0.047821	-1.829664	0.0972
LINFIMP(-3)	0.040409	0.047965	0.842466	0.4192
LINFIMP(-4)	-0.134413	0.047817	-2.810969	0.0184
LI0C	-1.679550	0.313198	-5.362578	0.0003
LEXP	0.212946	0.418394	0.508959	0.6218
LEXP(-1)	0.523362	0.293908	1.780693	0.1053
C	6.516792	1.015630	6.416500	0.0001
R-squared	0.978349	Mean dependent var	0.994318	
Adjusted R-squared	0.952367	S.D. dependent var	0.651733	
S.E. of regression	0.142241	Akaike info criterion	-0.765067	
Sum squared resid	0.202324	Schwarz criterion	-0.123266	
Log likelihood	21.79827	Hannan-Quinn criter.	-0.603656	
F-statistic	37.65538	Durbin-Watson stat	1.472431	
Prob(F-statistic)	0.00001			

المصدر : مخرجات برنامج (EViews10)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر أقل 5 % من مما يدل على أن النموذج معنوي ، كما أن معامل التحديد (الإرتباط)  $R^2 = 0.97$  مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة 97.83 %، والنسبة المتبقية ناتجة عن عوامل أو متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج والتي تكون تابعة للمتغير العشوائي أو تدخل ضمن هامش الخطأ.

#### 4.5 اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test) :

بعد التأكد من صلاحية النموذج و لمعرفة إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة ، نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك لاختبار الحدود ، الذي يعتمد على إحصائية فيشر F كما هو موضح في الجدول الموالي :

الجدول رقم (04): نتائج اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	34.85132 3	10%	2.37	3.2
		5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
		Asymptotic: n=1000		
Actual Sample Size	23	10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
		Finite Sample: n=35		
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966
Finite Sample: n=30				

المصدر : مخرجات برنامج (EViews10)

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الإحصائية لفيشر تقع خارج المجال  $I(0)$  و  $I(1)$  و عند مستوى معنوية 1 %، 5 %، 10 % مما يعني قبول الفرضية البديلة  $H_1$  رفض فرضية العدم  $H_0$  التي تنص على عدم وجود علاقة توازن طويلة الأجل لأن قيم F المحسوبة (34.85132) أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، وهذا يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وتحقيق توازن طويل الأجل بينها.

**5.5 تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM:**

سنحاول الآن دراسة إذا كان هناك إمكانية لتصحيح الخطأ من المدى القصير عن طريق دراسة معلمة تصحيح الخطأ كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تقدير معلمة تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LPIB)				
Selected Model: ARDL(4, 4, 0, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 03/25/23 Time: 14:56				
Sample: 1980 2021				
Included observations: 23				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	0.321518	0.080662	3.985980	0.0026
D(LPIB(-2))	0.341056	0.071250	4.786745	0.0007
D(LPIB(-3))	0.235586	0.060348	3.903437	0.0029
D(LINFIMP)	-0.137376	0.036990	-3.713925	0.0040
D(LINFIMP(-1))	0.181501	0.039877	4.551558	0.0011
D(LINFIMP(-2))	0.094004	0.031933	2.943803	0.0147
D(LINFIMP(-3))	0.134413	0.032995	4.073796	0.0022
D(LEXPP)	0.212946	0.218184	0.975982	0.3521
CoIntEq(-1)*	-1.288088	0.082468	-15.61919	0.0000
R-squared	0.978698	Mean dependent var	-0.185578	
Adjusted R-squared	0.966525	S.D. dependent var	0.657050	
S.E. of regression	0.120215	Akaike info criterion	-1.112893	
Sum squared resid	0.202324	Schwarz criterion	-0.668569	
Log likelihood	21.79827	Hannan-Quinn criter.	-1.001147	
Durbin-Watson stat	1.472431			

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر : مخرجات برنامج (EViews10)

تعطينا نتائج تقدير قيم المعلمات النتائج التالية:

- التضخم المستورد في الفرق الأول  $D(LINFIMP)$  له أثر سالب و معنوي على معدل النمو الاقتصادي.
- الفرق الأول للصادرات النفطية  $D(LEXPP)$  غير معنوي على معدل النمو الاقتصادي .
- المعامل الإحصائي لـ  $t$  ECM سالب و ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1% لأن  $(P = 0.0000 < 0.05)$  و هذا يؤكد وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة .
- هناك تصحيح في انحراف قيمة مؤشر التضخم أي نسبة 97.86% من الأخطاء القصيرة الأجل يمكن تصحيحها في الأجل الطويل بوحدة من الزمن من اجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل ، بمعنى أن هناك إمكانية للعودة إلى وضع التوازن.

## 6.5 تقدير معاملات الأجل الطويل:

الجدول رقم (06) : تقدير معاملات النموذج في الأجل الطويل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINFIMP	-0.283847	0.057192	-4.963057	0.0006
LI0C	-1.303910	0.316672	-4.117541	0.0021
LEXPP	0.571628	0.225373	2.536368	0.0295
C	5.059277	0.783370	6.458346	0.0001
EC = LPIB - (-0.2838*LINFIMP -1.3039*LI0C + 0.5716*LEXPP + 5.0593 )				

المصدر : مخرجات برنامج (EViews10)

من خلال الجدول نلاحظ وجود أثر سالب معنوي لكل من معدل التضخم المستورد و مؤشر الانفتاح التجاري على معدل النمو الإقتصادي في الأجل الطويل ، و تأثير موجب معنوي للصادرات النفطية على معدل النمو الإقتصادي في الأجل الطويل.

## 7.5 إختبار صلاحية النموذج ARDL: "المشاكل القياسية"

## 1.7.5 إختبار الارتباط الذاتي:

الجدول رقم(07): نتائج الإختبار الذاتي للبقايا لـ ARDL

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.686553	Prob. F(2,8)	0.2448
Obs*R-squared	6.821482	Prob. Chi-Square(2)	0.0330

المصدر : مخرجات برنامج (EViews10)

من الجدول نلاحظ أن إحتمال الإحصائية F المقابلة لإختبار LM  $0.05 < LM$  ومنه نقبل  $H_0$  لا يوجد إرتباط ذاتي للأخطاء وهذا جيد للنموذج.

## 2.7.5 إختبار تجانس التباين لبقايا النموذج:

الجدول رقم (08): نتائج إختبار تجانس البقاي لـ ARDL

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.953692	Prob. F(1,19)	0.3411
Obs*R-squared	1.003701	Prob. Chi-Square(1)	0.3164

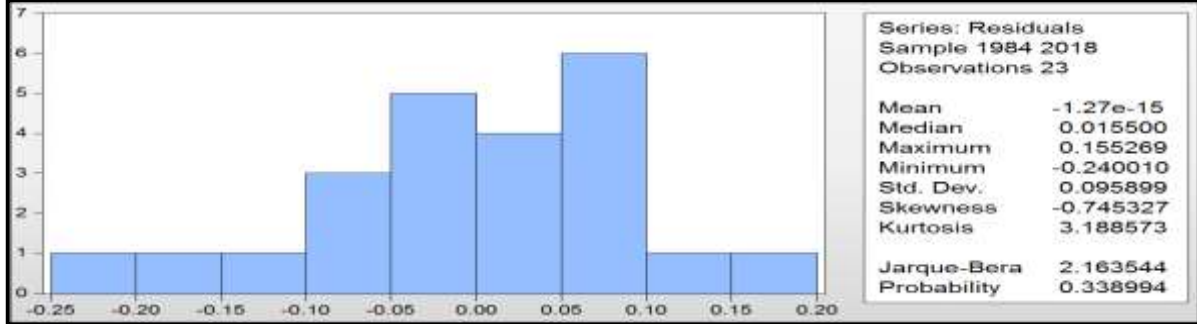
المصدر : مخرجات برنامج (EViews10)

بما أن إحتمال الإحصائية F المقابل لإختبار ARCH  $0.05 < ARCH$  ومنه نقبل  $H_0$  ، إذا يوجد تجانس لبقاي النموذج.



### 3.7.5 إختبار التوزيع الطبيعي:

الشكل رقم(05): نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لـ ARDL



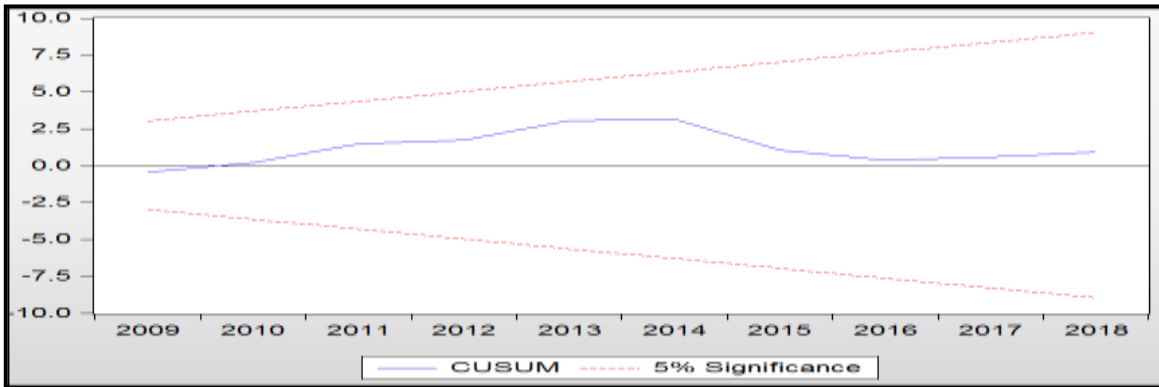
المصدر : مخرجات برنامج (EViews10)

إختبار **JAQUE-BERA**: من الإحصائية المقابلة لإحصائية (J.B)  $0.05 < 2.163544$  نستنتج أن النموذج يتبع التوزيع الطبيعي.

### 8.5 إختبار الإستقرار الهيكلي للنموذج:

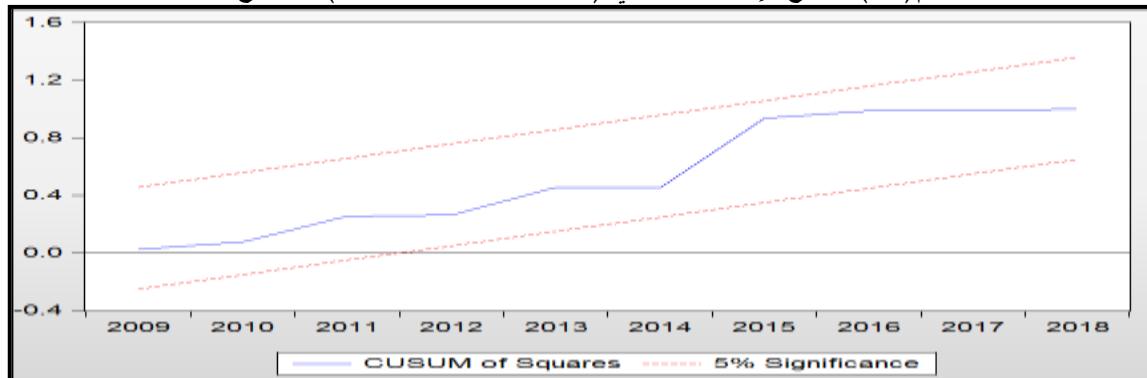
ليكون النموذج مستقر عموما من الضروري أن تكون متغيراته تشكل نظام ديناميكي مستقر، ولهذا يجب أن تكون جذور الوحدة وجميع المعاملات أصغر من الواحد مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكل إرتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

الشكل رقم(06): نتائج الإختبار الهيكلي (CUSUM) للنموذج لـ ARDL



المصدر : مخرجات برنامج (EViews10)

الشكل رقم(07): نتائج الإختبار الهيكلي (CUSUM of Squares) للنموذج لـ ARDL



المصدر : مخرجات برنامج (EViews10)

بعد إجراء الاختبارين تبين أن المنحنيين (CUSUM) و (CUSUM of Squares) يقعان داخل حدود الثقة عند درجة معنوية 5 % مما يثبت أن النموذج مستقر خلال فترة الدراسة.

### 9.5 التفسير الإقتصادي لـ ARDL :

بموجب تقدير النموذج و اختبار التكامل المشترك للحدود و اختبار صلاحيته ، تبين وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة حيث :

-للتضخم المستورد أثر سالب و معنوي على النمو الإقتصادي ، فزيادة التضخم المستورد بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الإقتصادي بـ 0.28 وحدة و هذه النتيجة تتوافق نظريا بما يعرف بالأثر المضاد لتوبن ، فارتفاع الأسعار العالمية تؤدي حتما إلى ارتفاع الأسعار المحلية فنتشأ في الإقتصاد حالة تتسم بعدم التأكد من الأوضاع الإقتصادية بالمستقبل الناجمة عن التضخم نتيجة ارتفاع الأسعار وتكاليف مدخلات الإنتاج وانخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وهو ما يؤثر بشكل أساسي على القرارات الاستثمارية، فيتراجع الإنتاج و حجم الاستثمارات والتي بدورها تنعكس سلبا على معدلات النمو الإقتصادي .

-كما تبين لنا العلاقة العكسية لمؤشر الانفتاح التجاري و النمو الإقتصادي ، فزيادة وحدة واحدة من مؤشر الانفتاح التجاري تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الإقتصادي بـ 1.30 وحدة و هذا يخالف النظرية الإقتصادية التي تفترض وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري و معدلات النمو الإقتصادي ، لكن نظرا لتبعية الإقتصاد الجزائري للخارج بسبب ضعف مرونة جهازه الإنتاجي وتضخم فاتورة وارداته، يزيد حجم الواردات بشكل أكبر من الصادرات ما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري و من ثم ينعكس سلبا على معدل النمو الإقتصادي .

-أما الصادرات النفطية تبين أن لها أثر موجب على النمو الإقتصادي ، فزيادة وحدة واحدة من الصادرات البترولية تؤدي إلى زيادة 0.57 وحدة من النمو الإقتصادي وهو ما يتوافق مع النظري ، حيث يعتبر قطاع المحروقات كمحرك للاقتصاد الوطني من خلال نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خاصة و أن الإقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي تعتمد صادراته على 98.5 % من المحروقات ، هذه الأخيرة تساهم في زيادة المداخيل و من ثم معدلات النمو الإقتصادي .

### 6. خاتمة:

يعد التضخم المستورد أهم العوامل المساعدة على تغذية الضغوط التضخمية المحلية ، فهو يعبر عن إرتفاع المستوى العام للأسعار والمستمر من جراء فائض في الطلب الكلي من الأسواق الخارجية أو ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية ، فأمام ضعف الإنتاج الوطني وندرة البديل على المستوى المحلي



يظطر الأعدان الإقتصاديون الى اللجوء إلى السلع المستوردة وبأسعار مرتفعة مما ينجر عنه انسياب التضخم العالمي إلى الإقتصاد الوطني .

ومن خلال دراستنا هذه حاولنا أن نتوصل إلى معرفة مدى تأثير التضخم المستورد على معدل نمو الإقتصاد الوطني للفترة (1980-2021) التي كانت نتائجها كالآتي :

-وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة هذا ما أكدته اختبار ( **Bounds Test** ).

-وفقا لنتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية تبين أن متغير الانفتاح التجاري مستقل في المستوى بينما بقية المتغيرات مستقرة بعد الفرق الأول مما يدل على أن المتغيرات متكاملة من الدرجة (0) و (1).

-هناك علاقة عكسية لكل من التضخم المستورد و مؤشر الانفتاح التجاري مع الناتج المحلي الخام ، و العلاقة الطردية للصادرات النفطية مع الناتج المحلي الخام في المدى الطويل .

- جودة النموذج المستخدم في التحليل كونه خالٍ من مشاكل الاقتصاد القياسي من خلال إجراء العديد من الاختبارات التشخيصية للنموذج .

يمكننا في الأخير الخروج بجملة من التوصيات يمكن حصرها في ما يلي:

✓ يجب على الإقتصاد الجزائري بناء اقتصاد منتج لتغطية الإنتاج المحلي للطلب الداخلي بتحفيز المشاريع الاستثمارية و التخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

✓ الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة من جراء عوائد الصادرات (التدفقات الأجنبية أو القناة غير المباشرة ) لمالها من أثر ايجابي على النمو الاقتصادي .

✓ العمل على الحد من أثر القناة المباشرة للأسعار العالمية على الأسعار المحلية من خلال التوجه نحو سياسة إحلال الواردات.

✓ ضرورة ربط المستوردات للحاجيات التنموية وليست بالإستهلاكية والكمالية .

## 7. قائمة المراجع:

- Bürgenmeier, B. (1982). Inflation importée et indexation des salaires: vers un conflit social? Revue Economique et Sociale , 40 (1), 47-54.
- Grzegorz, W., & Kolodko. (1987). International Transmission of Inflation-Its economics and its politics. World Development , 15 (8), 1131-1138.
- Henri, M. (1958). L'inflation importee: L'inflation à facteurs externes dominants et son développement. Revue économique , 461-481.
- Jongmoo, J. C., & Ishaq, N. (1982). Trade Structure and Transmission of Inflation: Theory and Japanese Experience. NBER working paper series ( 923).
- Nell, K. (2000). Imported inflation in South Africa: An empirical study. Department of Economics Discussion Paper (0005).- University of Kent working\_papers Econstor. working\_papers Econstor (0005).
- Raj, J., Sarat, D., & Rajeev, J. (2008). Imported inflation: The evidence from India. New Delh. Reserve Bank of India Occasional Papers , 32 (3), 1-156.
- الكبيسي محمد صالح، و محمود مثنى تحسين. (2019). التضخم المستورد... المفهوم، قنوات الانتقال، الآثار، والمعالجات. Journall of Economics and Administrative Sciences ، 24 (111)، 260-275.
- جمال سويح، و علال بن ثابت. (2020). دراسة تحليلية لأثر التضخم على النمو الإقتصادي من خلال قياس عتبة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016). مجلة البشائر الإقتصادية ، 6 (2)، 11-98.

- حسام الدين عبودة. (2009). سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة إلى حالة الجزائر. ، Doctoral dissertation :de Chlef-Hassiba Benboual Université
- حسام علي داوود. (2020). مبادئ الاقتصاد الكلي. جامعة البلقاء التطبيقية: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- حضور عفراء. (2015). أثر التضخم على التضخم المحلي في سورية خلال الفترة (1990-2010). مجلة جامعة البعث ، 37 (1).
- زكي رمزي. (1987). التاريخ النقدي للتخلف، دراسة في أثر نظام النقد الدولي على الفكر التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث. الكويت: سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- عالم المعرفة.
- ساعد العوادي. (2014). دراسة قياسية لتأثير عرض النقود والتضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990\_2014). مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات ، 5 (1)، 252-267.
- عبد الحسين جليل الغالبي، و سوسن كريم هودان الجبوري. (2008). أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، 2 (10)، 1-33.
- عز الدين ثمار. (2015). دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي حالة بعض الدول العربية للفترة ما بين (1990 - 2013). مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكايمي في ميدان علوم اقتصادية وتسيير وتجارية .جامعة قاصدي مرباح.ورقلة .
- محمد الأخطل، علي عبد السلام الجروشي، و صلاح علي الجعيدي. (2021). تحليل ظاهرة التضخم المستورد ومؤشراته في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-2013 . مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم الإنسانية)، العدد 19. ص 275-258.
- محمد رملي، و عز الدين نزعي. (2020). سعر الفائدة و النمو الإقتصادي في الجزائر : تحقيق تجريبي. ، 12 (03)، 350-360. مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، 12 (3)، 350-360.
- محمد عبد الكريم المرعي، و احمد عماد الدين المصباح. (2013). تأثير التضخم في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية - دراسة تطبيقية باستخدام اسلوب GARCH. مجلة آفاق اقتصادية ، 33 (124)، 13-59.
- يوسف فالج الحنيطي. (1996). أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي و التجارة الخارجية في الأردن: دراسة قياسية (1969-1993). Doctoral dissertation : جامعة اليرموك .